عموميتها وافقت على إطفاء خسائرها المتراكمة والبالغة 233 مليون دينار.. وتخفيض رأس المال إلى 22,85 مليون دينار وانتخاب مجلس إدارة جديد

العمر: «عارف» ملتزمة بإستراتيجية إعادة الهيكلة لصالح المساهمين والدائنين

أكد رئيس مجلس ادارة شركة مجموعة عارف للاستثمار محمد العمر ان المجموعة قامت بإعادة جدولة ديونها البالغة 290,6 مليون دينار مع البنوك والمؤسسات المالية وذلك لمدة 5 سنوات على ان يتم تسديد الدفعة الأولى من ارباح اعادة الجدولة وفقا للاتفاقية، مشيرا الى ان المجموعة قامت بالطعن على قرار إلغاء ادراجها في سوق الكويت للأوراق المالية.

وقال العمر خلال الجمعية العمومية التي عقدت امس بنسبة حضور بلغت 81٪ ان المجموعة استطاعت في 2011 توقيع اتفاقية يتم بموجبها اعادة استحواذ الحكومة السودانية على حصة المجموعة في الخطوط الجوية السودانية بمبلغ 125 مليون دولار على اقساط تنتهي في 2015 حيث تسلمت الدفعة الأولى وقيمتها 15 مليون دولار.

وأضاف ان المجموعة مستمرة في الالتزام بكل الأهداف الموضوعة وفقا للإستراتيجية العامة وإعادة الهيكلة التي تم وضعها مع المستشار العالمي (Oliver Wyman) للوصول الى أفضل نتيجة للشركة والمساهمين والدائنين على حد سواء، الأمر الذي ساهم في حل المشاكل بالضمانات البنكية وخطابات الضمان والتي منحتها المجموعة لشركاتها التابعة والزميلة.

وأوضح العمر ان المجموعة تمكنت من التخارج من جزء من حصتها في شركة عارف للطاقة القابضة في شهر ديسمبر من 2011 لصالح شركة المشروعات التنموية القابضة حيث تم بيع 29٪ من الاسهم بقيمة قدرها 29,1 مليون دينار متوقعا ان يتم كامل التخارج من حصة المجموعة في عام 2012.

وزاد العمر ان «عارف» ليست بمنأى عن الظروف الاقتصادية المحيطة بل انها تأثرت بالأزمة المالية العالمية بالنظر لتداخلها وتفاعلها المستمر مع عدد من القطاعات الاستثمارية في دول كثيرة وهو الأمر الذي حدا بمجلس الإدارة الى رسم التوجهات والسياسات العامة للمجموعة للمراحل المقبلة والتي يرتكز اهمها على ترتيب وتعديل اوضاع المجموعة من الناحية المالية والقانونية وحماية اصول المجموعة من الناحية التعاقدية بالإضافة الى وضع استراتيجية وخطة عمل تتماشى مع المرحلتين الانتقالية والمستقبلية للمجموعة والعمل على تقليل التكاليف والمصروفات الادارية والتشغيلية للمجموعة دون التأثير على الأداء التشغيلي للأصول وتكثيف متابعة تحصيل المديونيات وإعادة جدولة جزء منها عند اللزوم وذلك لحماية حقوق المساهمين وزيادة دعم ومساندة الشركات التابعة والزميلة وذلك لترتيب أولوياتها وأوضاعها المالية ومساعدتها في عبور هيكلة الأزمة المالية.

محمد العمر مترئسا عمومية الشركة (أسامة أبوعطية)

إعادة استحواذ الحكومة السودانية على حصة المجموعة في الخطوط الجوية السودانية بمبلغ قدره 125 مليون دولار

تسديد الدفعة الأولى من أرباح إعادة الجدولة وفقاً للاتفاقية مع البنوك والمؤسسات بمدة تصل إلى 5 سنوات

وشدد العمر على ان المجموعة تعمل على التخارج من الأصول التي صنفت على انها ليست الأصول الأساسية للمجموعة والتي لا تخدم نشاطها الرئيسي من جهة وايضا الأصول التي تصنف من الأصول عالية المخاطر في دول غير مستقرة سياسيا او اقتصاديا ومن جهة أخرى تم تخفيض مصاريف الأصول بشكل عام وذلك بهدف تحقيق عوائد افضل على المدى المتوسط.

وكشف العمر ان الإدارة التنفيذية عكفت خلال الفترة السابقة على اتخاذ جميع التدابير لمعالجة أوجه القصور ببعض استثمارات المجموعة والتي من شأنها حماية تلك الأصول وبالرغم من الظروف الاقتصادية والسياسية الحرجة التي تعصف بالعالم خاصة في الدول التي تقع معظم أصول المجموعة بها وحجم المشاكل القانونية والمالية والإدارية العالقة بهذا النوع من الأصول فقد تمكنت إدارة المجموعة من تحقيق نتائج ايجابية ملموسة وفي فترة وجيزة.

وقال العمر ان مجلس الإدارة بالتعاون مع الإدارة التنفيذية قام بعمل تعديل شامل على الهيكل التنظيمي للمجموعة وكذلك الإجراءات والصلاحيات بشقيها المالي والإداري وذلك امتثالا لقانون حوكمة الشركات والتزاما بمتطلبات بنك المركزي وهيئة اسواق المال بالإضافة الى قوانين وزارة التجارة والصناعة.

وقد وافقت الجمعية العمومية العادية للمجموعة على جميع بنود جدول الأعمال وفي مقدمتها عدم توزيع ارباح للمساهمين عن 2011 والموافقة على التعامل مع اطراف ذات صلة وإخلاء طرف اعضاء مجلس الادارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم المالية.

كما وافقت الجمعية العمومية غير العادية لمجموعة عارف على اطفاء خسائر الشركة بمقدار 233,045,945 دينارا عن طريق تخفيض كامل الاحتياطي الاختياري بمبلغ 455,751 دينارا وتخفيض كامل الاحتياطي القانوني بمبلغ 17,056,997 دينارا، وتخفيض رصيد علاوة الاصدار بمبلغ 132,289,986 دينارا مع إبقاء 371,450 دينارا يقابل رصيد تكلفة اسهم الخزينة لبيانات السنة المالية في 31 ديسمبر 2011 بالإضافة الى الموافقة على قرارات هيئة أسواق المال بخفض رأسمال الشركة من 106,129,148 دينارا الى 22,885,937 دينارا بمقدار المتبقي بعد اطفاء الاحتياطيات.

وصادقت العمومية على تعديل نص المادة 6 من عقد التأسيس والنظام الأساسي والتي كانت تنص على ان رأسمال الشركة 106,129,148,400 دينار وبعد التعديل أصبح رأسمال الشركة 22,885,937 دينارا موزعا على 228,859,370 سهما بقيمة كل سهم 100 فلس وجميع الاسهم نقدية كما تم تعديل المادة 16 من النظام السياسي للشركة ليكون «يتولى ادارة الشركة مجلس ادارة مكون من 5 أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية بالتصويت السري ويحق للدولة او المؤسسات العامة او الاجنبية او الشركات المساهمة انتداب ممثلين عنها في مجلس الادارة بنسبة ما تمتلكه من اسهم».

انتخاب مجلس إدارة جديد

كما انتخبت الجمعية العمومية لشركة مجموعة عارف للاستثمار مجلس إدارة جديدا مكونا من منصور بوعبيد وخالد الشملان وهشام المنيع ونواف الفصام وعدنان الوزان بالإضافة الى عضوي الاحتياط رياض البدر وطلال الماجد كما وافقت الجمعية العمومية على جدول اعمال ميزانية 2010 والذي تضمن المصادقة على التقريرين الاداري والمالي والموافقة على التعامل مع اطراف ذات صلة وإخلاء طرف اعضاء مجلس الادارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم المالية.

● عبدالرحمن خالد

«بيتك للأبحاث»: مليار دينار الفائض في السيولة لدى البنوك مع نهاية 2012

كشف تقرير أصدرته شركة «بيتك للأبحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) عن إحصائيات النظام المصرفي الكويتي لشهر أكتوبر وتوقعات 2012 ان النمو الكلي للقروض في أكتوبر تراجع بمقدار 0,5٪ عن المعدل الذي حققه في سبتمبر الماضي (5,5٪) نتيجة للانخفاض الذي شهدته مختلف القطاعات الاقتصادية فيما استمر اجمالي مبالغ القروض عند 26,8 مليار دينار.

وأشار التقرير إلى نمو القروض في قطاع البناء والتشييد بنسبة 1,8٪ وذلك للمرة الأولى منذ 14 شهرا، بينما تراجع النمو الاجمالي للودائع في شهر أكتوبر مقارنة بالشهر السابق.

وبين التقرير أن القروض المتعثرة بلغت ذروتها في العام الحالي، متوقعا أن تصل نسبة نمو القروض بنهاية هذا العام إلى 5,4٪ بزيادة 4٪ عن العام الماضي، وان يزيد فائض السيولة في النظام المصرفي نهاية العام الحالي بمقدار مليار دينار مقارنة بفائض السيولة العام الماضي.

وأوضح التقرير ان معدل النمو الكلي للقروض في الكويت تباطأ خلال أكتوبر 2012 بصورة طفيفة إلى 5٪ على أساس سنوي، بعد أن لامس أعلى مستوى له في 29 شهرا بنسبة 5,5٪ على أساس سنوي في سبتمبر 2012، واستمر إجمالي مبلغ القروض القائمة في كونه بين أعلى المستويات بمبلغ 26,8 مليار دينار خلال الشهر.

وعزا التقرير التباطؤ الطفيف في النمو الكلي للقروض الى الانخفاض الذي شهدته مختلف القطاعات الاقتصادية.

وانخفض نمو القروض للقطاع التجاري ليصل إلى 11,2٪ على أساس سنوي من 11,7٪ في سبتمبر 2012، بينما كان النمو في القطاع العقاري بنسبة 4٪ على أساس سنوي في أكتوبر 2012 من 4,9٪ في سبتمبر 2012، وفي ذات الوقت، انخفض نمو القروض في القطاع الصناعي إلى 0,9٪ على أساس سنوي خلال الشهر (سبتمبر 2012: 3,4٪ على أساس سنوي)، وواصلت القروض إلى القطاعات المالية غير المصرفية نموها السلبي بنسبة 16,7٪ على أساس سنوي في أكتوبر 2012 مقابل 16,4٪ على أساس سنوي في سبتمبر 2012.

في الوقت نفسه، حافظت القروض الشخصية على نموها بنسبة 11,8٪ على أساس سنوي في أكتوبر 2012، بينما تحول نمو القروض في قطاع البناء والتشييد من سلبي إلى إيجابي بنسبة 1,8٪ على أساس سنوي في أكتوبر 2012 (سبتمبر 2012: 2,1٪ على أساس سنوي)، وهو أول نمو إيجابي منذ 14 شهرا.

وعلى صعيد القطاع التمويلي، لاحظ التقرير تراجع نمو إجمالي الودائع بنسبة 9,2٪ على أساس سنوي ليصل إلى 32,7 مليار دينار في أكتوبر في حين سجلت نموا بنسبة 9,6٪ على أساس سنوي في سبتمبر 2012.

وزادت ودائع القطاع الخاص والتي تمثل نسبة 84,4٪ من إجمالي ودائع القطاع البنكي بنسبة 4,8٪ على أساس سنوي لتصل إلى 27,6 مليار دينار خلال أكتوبر 2012 (سبتمبر 2012: 5,1٪ على أساس سنوي).

في الوقت نفسه، نمت ودائع القطاع العام بنسبة 41,3٪ على أساس سنوي في نفس الشهر لتصل إلى 5,1 مليارات دينار.

ولفت التقرير الى ان الأداء القوي لنمو الودائع مقابل نمو القروض ساهم في رفع فائض السيولة في النظام المصرفي في الكويت إلى 6 مليارات دينار في أكتوبر 2012 (سبتمبر 2012: 5,9 مليارات دينار).

وشهد النمو الكلي للقروض زيادة بنسبة 4,5٪ في العشرة أشهر الأولى من عام 2012، وفي حالة استمرار الزخم الحالي لنمو القروض للفترة المتبقية من العام، فإن نمو القروض لعام 2012 ككل سيقدر بنحو 5,4٪ (2011: 1,63٪)، ويعد التحسن التدريجي للبيئة التشغيلية في الكويت فضلا عن تنفيذ خطة التنمية الكويتية في الوقت المحدد لها من الأمور الضرورية لانتعاش نمو قروض النظام المصرفي في عام 2012.

وعلى جانب القطاع التمويلي، نما إجمالي ودائع القطاع المصرفي بنسبة 6,5٪ في العشرة أشهر الأولى من 2012، كما يتوقع أن يترجم ذلك إلى معدل نمو سنوي بنسبة 7,8٪ لسنة 2012.

وعلى هذا، رجح التقرير أن يصل فائض السيولة في النظام المصرفي إلى 6,1 مليارات دينار في نهاية 2012، أي أعلى من مبلغ الـ 5,1 مليارات دينار المسجلة في نهاية 2011 على خلفية الزيادة الكبيرة في نمو الودائع مقابل نمو القروض.

وفيما يتعلق بجودة الأصول، اشار تقرير «بيتك للابحاث» الى ان القروض المتعثرة بلغت ذروتها في الكويت في 2012 مع تحسن تدريجي في نوعية الأصول، متوقعا أن تظل رسوم الانخفاض في القيمة مرتفعة لبعض البنوك في 2012 نظرا للحاجة إلى تغطية الاحتياطي المنخفض لخسارة القروض.

أمانة دول «التعاون» بصدد اعتماد مشروع «التحكيم الخليجي الموحد»

قال المدير التنفيذي لمركز أبوظبي للتوفيق والتحكيم التجاري د.مجدي إبراهيم قاسم ان المركز انتهى من إعداد مشروع قانون موحد للتحكيم التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي، وتم تسليمه إلى الأمانة العامة لدول المجلس، والذي من المنتظر إقراره خلال الفترة المقبلة.

د.مجدي قاسم

وأضاف خلال افتتاحه امس مؤتمر الكويت للتحكيم التجاري والذي نظمته شركة «سباشيال» للمؤتمرات والمعارض، ان مشروع قانون موحد للتحكيم التجاري لدول مجلس التعاون يعد نموذجا عصريا ومتطورا لقوانين التحكيم التجارية العالمية، والذي يهدف في الأساس الى إعطاء الطمأنينة الى المستثمر الأجنبي الراغب في الاستثمار في أي من دول الخليج.

وأشار الى ان مشروع القانون الحالي سينظم عملية التحكيم، بما يرفع القلق والخوف الذي قد يساور أي مستثمر أجنبي يرغب في الاستثمار لدى دول المجلس، حيث يمكنه القانون من الحصول على حقه في وقت اسرع نسبيا من القانون الحالي، فضلا عن إمكانية اختياره لأعضاء التحكيم وفقا لبنود العقود المبرمة مع الطرف الآخر، في حال حدوث نزاع. وبين ان القانون الجديد كذلك يمتاز بإمكانية اختيار محكمين دوليين متخصصين، وأيضا تنفيذ أحكام القانون الدولي الذي يرتضيه الطرفان أثناء توقيع عقود الاستثمار، بما يضمن كامل الحرية للمستثمر الأجنبي.

وتوقع في حال اعتماد مشروع القانون والبدء في تنفيذه استجلاب استثمارات اجنبية كبيرة لدول مجلس التعاون الخليجي. وفي اجابة على سؤال لـ «الأنباء» حول قانون التحكيم التجاري الكويتي، قال قاسم، ان قانون التحكيم التجاري في الكويت يرجع الى العام 1995، وهو ما يعني انه قديم نسبيا، ولا يتضمن التطورات والمستجدات العالمية الجديدة، ويمكن الاعتماد على مشروع القانون الجديد في حل كثير من قضايا الاستثمار الأجنبي. من جانبه، قال مدير المؤتمر طاهر عبدالعال ان الهدف من اقامة المؤتمر هو تركيز الضوء على أهمية التحكيم التجاري والذي يمثل أحد أهم الحلول البديلة أمام أصحاب الأعمال والشركات للتعامل مع المنازعات بأسلوب سريع وغير مكلف مع مراعاة السرية التامة.

ولعل الهدف الرئيسي لأي مؤسسة تعمل في مجال التحكيم هو رفع الوعي العام فيما يتعلق بأهمية دور التحكيم في تسوية المنازعات التجارية، حيث ان التحكيم هو الوسيلة الآمنة في مختلف المشروعات والاستثمارات دون داع للقلق بشأن أي نزاع قد ينشأ بين الأطراف، فلم يعد اللجوء إلى القضاء هو الخيار الوحيد لتسوية الخلافات. فقد أضافت الزيادة المطردة في عولمة التجارة والصناعة والخدمات الأخرى وما نشأ عن ذلك من منازعات دولية، أهمية خاصة للتحكيم. وأضاف عبدالعال أن المؤتمر يستقطب عددا كبيرا من الخبراء والقانونيين المتخصصين في التحكيم التجاري، وعلى رأسهم المستشار د.مجدي ابراهيم قاسم مدير مركز ابوظبي للتوفيق والتحكيم والذي يعتبر من أكبر خبراء التحكيم في الوطن العربي ويبحث المشاركون في المؤتمر الكثير من البحوث والدراسات عن عملية التحكيم التجاري من حيث البت السريع والسرية ورسوم القضايا التجارية في هذا المجال. ويعد المؤتمر فرصة للتشاور والتفاعل وتبادل الرأي والخبرات في هذا الموضوع الحيوي المهم.

● أحمد يوسف

تقرير البورصة اليومي

عودة المسيرات الاحتجاجية هوت بمؤشرات السوق

شهدت جلسة تعاملات أمس بسوق الكويت للأوراق المالية تراجع كل مؤشراته على وقع عمليات بيع واسعة شملت العديد من الأسهم القيادية والرخيصة في مختلف القطاعات، وكان للأحداث السياسية دور مؤثر في هذه التراجعات، حيث انعكست المسيرات الاحتجاجية التي خرجت أول من أمس على نفسية المتداولين الذين اتجهوا للبيع لحين اتضاح الصورة على مستوى المشهد السياسي.

وخسر المؤشر السعري أكثر من 49 نقطة هوى بها إلى مستوى 5907 نقاط ليبتعد خطوة واسعة عن مستوى 6000 نقطة الذي كان قد بلغه في النصف الأول من جلسة افتتاح الأسبوع الجاري، وخسر المؤشر الوزني 1,8 نقطة ليتراجع إلى مستوى 420 نقطة، كما واصل مؤشر كويت 15 تراجعاته على مدار 3 جلسات متتالية، حيث فقد أمس 3,13 نقطة ليتراجع إلى مستوى 1022,4 نقطة على وقع انخفاض عدد من الاسهم التي يتكون منها المؤشر.

وسيطر اللون الأحمر على حركة المؤشرات بوضوح منذ اللحظات الأولى من عمر الجلسة، حيث تعرضت مجموعة كبيرة من الاسهم الرخيصة والمتوسطة، فضلا عن اسهم قيادية للبيع، وكان من بين الأسهم الرخيصة الدولية للتمويل وايفا والديرة وصكوك والمدينة وابيار وتمويل الخليج، ورغم ان الدقائق الأخيرة عادة ما تشهد عمليات دخول تؤدي إلى تقليص الخسائر، إلا ان ما حدث بالأمس كان على العكس من ذلك، حيث زادت عمليات البيع وبالتالي خسائر المؤشرات خاصة السعري الذي كاد يفقد مستوى 5900 نقطة لولا ان عمليات دخول على عدد من الاسهم المتوسطة حال دون ذلك ومنها اسهم البيت والأمان والمغاربية وانجازات وصفاة للطاقة.

وتأثرت حركة المؤشرين الوزني وكويت 15 جراء عمليات البيع التي شهدتها أسهم بنكية مثل الخليج والمتحد، واسهم اخرى مثل المباني واجيليتي وزين، وهو ما أدى إلى استمرار نزيف النقاط على مستوى هذين المؤشرين.

ومن المتوقع ان تستمر حالة الترقب والحذر خلال الجلسات المقبلة في ظل تجدد المسيرات الاحتجاجية والتلويح بالتصعيد وهو الأمر الذي يلقي بظلاله على السوق بشكل سلبي رغم توافر عدد من العوامل التي كان من المفترض ان تدفع السوق لمواصلة الصعود ومنها إقرار قانون الشركات مؤخرا، فضلا عن وجود مجلس أمس يضم وجوها جديدة، وهو ما يشير إلى وجود تناغم في العلاقة بين السلطتين في المستقبل يصب في صالح الملفات الاقتصادية التي عانت من الإهمال والتجاهل على مدى سنوات طويلة مضت.

مؤشرات السوق

تراجع المؤشر العام للبورصة بمقدار 49,03 نقطة ليصل إلى مستوى 5907,11 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0,82٪، وتراجع المؤشر الوزني بمقدار 1,8 نقطة ليتراجع إلى مستوى 420,06 نقطة بنسبة 0,43٪، فيما تراجع مؤشر كويت 15 بمقدار 3,13 نقطة ليغلق عند مستوى 1022,43 نقطة انخفاض نسبته 0,31٪.

وبلغ إجمالي الأسهم المتداولة 408,08 ملايين سهم نفذت من خلال 6932 صفقة قيمتها 33,2 مليون دينار، وشهدت متغيرات السوق ارتفاعا في الأداء، حيث ارتفعت كميات التداول بنسبة بلغت 19,2٪، وارتفعت الصفقات بنسبة 12,3٪، فيما ارتفعت القيمة الإجمالية بنسبة 10,1٪.

واستحوذت أسهم 5 شركات على أغلب القيمة بواقع 10,8 ملايين دينار بنسبة تشكل 32,5٪ من الإجمالي، تصدرها سهم المباني وذلك من خلال 3,8 ملايين دينار تمثل 11,4٪ من إجمالي القيمة، كما استحوذت أسهم 5 شركات على 42,5٪ من إجمالي الكميات المتداولة تصدرها سهم الميادين من خلال تداول 69,4 مليون سهم تشكل 17٪ من إجمالي التداولات.

وسجلت مؤشرات 9 قطاعات تراجعات متفاوتة في جلسة أمس وهي النفط والغاز، المواد الأساسية، والصناعية، السلع الاستهلاكية، والخدمات الاستهلاكية، والاتصالات، والعقار، والخدمات المالية، والتكنولوجيا، وارتفعت مؤشرات 3 قطاعات وهي الرعاية الصحية، والبنوك، والتأمين، ولم تتداول أسهم قطاعي المنافع، والأدوات المالية.

● شريف حمدي

أرقام ومؤشرات

49.03
نقطة ارتفاع المؤشر السعري بنسبة 0,82٪، وتراجع المؤشر الوزني بمقدار 1,8 نقطة بنسبة 0,43٪، وتراجع مؤشر كويت 15 بمقدار 3,13 نقطة بنسبة انخفاض 0,31٪.

408.08
ملايين سهم تم تداولها بقيمة 33,2 مليون دينار.

5
شركات استحوذت أسهمها على 32,5٪ من القيمة الإجمالية واستحوذ سهم المباني على 11,4٪ من القيمة الإجمالية للتداول.

9
قطاعات تراجعت مؤشراتها في جلسة أمس، تصدرها قطاع العقار بمقدار 9,9 نقاط، وارتفعت مؤشرات 5 قطاعات تصدرها قطاع الرعاية الصحية بمقدار 2,3نقطة.

تراجع كبير لمؤشر السوق وسط احجام من المتداولين (هاني عبدالله)

«موديز» تثبت التصنيف الائتماني لبنك الخليج الدولي عند «A3»

ثبتت وكالة تصنيف الائتمان الدولية «موديز انفسترز سيرفيس» التصنيف الائتماني لودائع بنك الخليج الدولي طويلة الأجل وقصيرة الأجل بمستوى «A3» و«P-2» على التوالي، كما تم تثبيت تصنيف القوة المالية الفردية للبنك.

وأكدت «موديز» في تقرير لها أن من أهم العوامل التي ساعدت على تثبيت التصنيف الائتماني للبنك قوة قاعدة رأسماله والجودة العالية لأصوله وتحسن هيكل تمويله.

جماز السحيمي

وأوضحت الوكالة أن تحسن مستوى جودة أصول البنك قد ساهم في المحافظة على هذه التصنيفات الائتمانية، وكان من بين أبرز عوامل تحسن جودة هذه الأصول تراجع نسبة القروض المتعثرة بالنسبة لإجمالي القروض الى 6,5٪ فقط (مقارنة مع 10,9٪ عام 2010)، حيث تم مؤخرا تسديد وإعادة هيكلة العديد من القروض المتعثرة لبعض العملاء.

وأضافت الوكالة أن المنظور المستقبلي لتصنيف البنك يمكن أن يتحسن خلال الشهور القادمة نتيجة لاستمرار البنك في تعزيز جودة أصوله من جهة ونجاحه في تنفيذ استراتيجية أعماله الجديدة من جهة أخرى.

وأشارت «موديز» الى أن هيكل ملكية البنك كان عاملا مهما في تعزيز التصنيف الائتماني للبنك، حيث تساهم حكومة المملكة العربية السعودية (تصنيفها الائتماني Aa3) بغالبية أسهم البنك، الأمر الذي يساعده في الحصول على المزيد من فرص الأعمال ويمكنه من تبني استراتيجيات فعالة لتعزيز هيكل تمويله.

وفي تعليق له على هذا الموضوع، قال رئيس مجلس إدارة بنك الخليج الدولي جماز السحيمي: «نحن مسرورون بتثبيت التصنيف الائتماني للبنك من قبل وكالة «موديز» الذي يعتبر إنجازا مهما في هذا الوقت وشهادة محايدة على فعالية الإجراءات التي اتخذها البنك بهدف تعزيز وضعه المالي وتحسين مستوى جودة أصوله وهيكل تمويله».

من جهته، أوضح الرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي د.يحيى عبدالله اليحيى قائلا: «ان هيكل تمويل البنك شهد تحسنا كبيرا خلال السنوات القليلة الماضية في أعقاب تنفيذ عدة مبادرات تهدف الى تقليص الفجوة بين آجال استحقاق الأصول والخصوم وتقليل الاعتماد على التمويل قصير الأجل، وقد أدى خفض المخاطر ونسبة المديونية في الميزانية العامة للبنك إلى تقوية وضعه المالي وارتفاع نسبة الملاءة المالية لديه».

صندوق الدار المالي
Al Dar Money Market Fund
صندوق أدوات نقدية حسب أحكام الشريعة الإسلامية
بدأ نشاطه في 2004/04/01
صافي قيمة الوحدة كما في 2012/12/03
0.858526 د.ك
أدام adam
الدار لإدارة الأصول الاستثمارية
للاستفسار: 2232 4859 - 2232 4165